سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
مع التركيز على برنامج "PME II"

أ. سهام عبد الكريم، جامعة البليدة، الجزائر
souha09dz@yahoo.fr

ملخص : يتوقف مستقبل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على مدى إدراك واستثمار مواردها التكنولوجية والمعرفية، وموجوداتها الفكرية استثمارا أمثلا لتحسين قدراتها التنافسية، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في عصرنة أعمال هذه المؤسسات وتأهيلها، كما أن تجسيد برامج لتأهيل هذه المؤسسات يرتبط بجملة من المتطلبات وأهمها المتطلبات التكنولوجية، وخاصة ما يتعلق منها بالاستخدام العقلاني والسليم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغرض تدعيم قدراتها التنافسية، وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية مؤخرا بتجسيد برنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهو برنامج PME II لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير هذه المؤسسات قصد تحسين تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التأهيل – التنافسية – تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تمهيد : تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى مرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات، غير أن واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها عن تحقيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إلى رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتأهيل مؤسساته، وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية والخروج بها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف.
وكنتيجة للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وضرورة تبني الأعمال الالكترونية في نشاطات المؤسسات، فقد أصبح الجانب التكنولوجي في المؤسسة ركيزة أساسية تنطلق منه نحو تحسين تنافسيتها، وعليه أصبحت برامج التأهيل أكثر تركيزا على المتطلبات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية مؤخرا بتجسيد برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير هذه المؤسسات.
وعليه نحاول من خلال هذا البحث أن نجيب على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي أهم الإجراءات التي رسمتها الجزائر لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى أهمية برنامج PME II في دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المؤسسات؟
وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنتناول العناصر التالية :

1. سياسة تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
2. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME 2).

1. سياسة تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه البرامج ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1. ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة.
وتتمثل أهم أسباب انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :[1]
– تحديات المنافسة الخارجية؛
– الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية؛
– ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛

– عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
– ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.
وتهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، إضافة إلى جوانب أخرى مادية والمتمثلة في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة.[2]
ويعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة، كما أنه ليس بإجراء إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، وعلى الدولة أن تستجيب لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لبرامج التأهيل والتي يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.

ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب تأهيل العنصر البشري وتدريبه لتنمية مهاراته وإمكانياته الفنية، إضافة إلى توفير المحيط الملائم من خلال إصلاح وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهاز الإداري، الجبائي، المصرفي، المالي والتشريعي، إضافة إلى الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بالإبداع.[3]

وتقوم برامج التأهيل على قيام الدولة من خلال مكاتب الدراسات والخبرة بعمليات تشخيصية للمؤسسة الراغبة في الانضمام قصد تحليل نقاط القوة والضعف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال تنفيذ مخطط التأهيل.

وهكذا فإن برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة هو عملية يساهم في نجاحها وتحقيق فعاليتها المؤسسة في حد ذاتها من خلال سعيها للقيام بتبني الإصلاحات الضرورية وقناعتها بمدى أهمية البرنامج في تحسين تنافسيتها.

1–2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية : يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية. وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.[4]

أ– أهداف البرنامج : يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية :
– على مستوى المؤسسة : يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.
– على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة : نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي :[5]
– تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية؛
– إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛
– دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية)؛
– تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.
ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

ب– نتائج البرنامج : حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي :[6]

– مرحلة التشخيص الاستراتيجي : تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة) بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة).
ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.
– مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل : فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة.
ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك.
وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقات بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

1–3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[7]

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.[8] ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.[9]

أ– أهداف البرنامج : تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي :[10]
– وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛
– إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
– التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
– تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

ب– نتائج البرنامج : منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية :[11]

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج.

وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

1-4. برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي.[12]

أ- أهداف برنامج ميدا : يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي :[13]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

ب- نتائج برنامج ميدا : في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.[14]

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.[15]

2. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME 2)

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات.[16]

وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي.[17]

وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر.[18]

وتم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009.

2-1. دوافع البرنامج : تعود الأسباب الرئيسية لتصميم هذا البرنامج إلى نقص استعمال المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعبر عن مجموعة من الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم.

وفيما يتعلق باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، فقد كشفت دراسة أجريت تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات الجزائرية (حيث بلغت عينة الدراسة 500 مؤسسة جزائرية) على النتائج التالية :[19]

– قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب 44,5 %، أي أقل من النصف، كما اتضح أن 16% فقط من المؤسسات غير المجهزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي شراء أجهزة كمبيوتر في المستقبل القريب، أما الباقي فليس لها أي رغبة في ذلك؛

– تبين من خلال الدراسة أن المؤسسات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19%، أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24% في حين بلغ هذا المعدل 34% في المؤسسات المتوسطة، كما تتميز أغلب المؤسسات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية؛

– كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و 5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتكوين؛

– بين التحليل حسب قطاع النشاط أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى المؤشرات.

من خلال هذه الأرقام يظهر جليا أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكشف كثيرا من التأخر، مما يستدعي الاهتمام الجدي بتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها وبالتالي تأهيلها لترقى إلى مستويات أفضل.

2-2. أهداف البرنامج : يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي، والاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة انفتاح السوق.[20]

كما يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكوين والدعم التقني المتخصص من أجل تمكينها من اقتحام أسواق عديدة، وضمان تنافسيتها في الأسواق العالمية في إطار إستراتيجية الجزائر الالكترونية.[21]

ويمكننا تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي :[22]

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛
– التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
– تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2–3. نشاطات البرنامج : يغطي هذا البرنامج ثلاثة نشاطات تتمثل فيما يلي :[23]
– الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية؛
– الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ودعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

2–4. حالة تقدم البرنامج : خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج فقد تم الشروع في تنفيذ التنظيمات واللوجستيات وإتمام إجراءات العمل، وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وذلك بتدخل مجموعة من الخبراء من مجموعة المساعدة والدعم التقني، إضافة إلى 50 خبيرا آخر من أجل تنفيذ إجراءات البرنامج كما يلي:[24]

أ. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حيث تم القيام بالعمليات التالية :
– تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
– تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛
– دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛
– إطلاق مناقصة ب 10,5 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. الدعم المؤسساتي : من خلال إطلاق عمليات الخبرة في المجالات التالية :
– برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
– إستراتيجية تطوير المناولة؛
– برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية؛
– آليات التمويل وصناديق الضمان؛
– المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة والاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك.

ج. دعم الجودة : حيث تم في هذا المجال :
– إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية؛
– إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد (ISO 17025 و ISO 17020)؛
– إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛
– إعداد سوق الخدمات ب 07 مليون يورو من أجل الدعم التقني للجودة.

ما يميز هذا البرنامج مقارنة بغيره من البرامج السابقة، وما يلاحظ عليه هو أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المادي والمالي، كما أنه بخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا البرنامج قد تم فيه تحديد عينة من المؤسسات المترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه حتى يمكن ملاحظة نتائجه بوضوح، هذا كمرحلة أولى ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى في مرحلة لاحقة، كما يستند هذا البرنامج على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه، ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات.

هذا ويبقى هذا البرنامج في مرحلته الأولى، إلا أنه يعتبر خطوة هامة نحو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي وبالتالي التوجه نحو إنجاح مشروع إستراتيجية الجزائر الالكترونية.

خلاصة :

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من النتائج أهمها ما يلي :

– تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا؛

– تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة ضرورية لنشاطات المؤسسات، غير أن هذه التكنولوجيا بأهميتها البالغة فهي ضعيفة الانتشار في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، والتي تفتقد لأساليب التعامل الالكتروني ومازالت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛

– رغبة من الدولة الجزائرية في رفع العقبات التكنولوجية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد قامت بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بتصميم برنامج تأهيلي يعتمد أساسا على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا البرنامج من الأولويات الأساسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بمستواها التكنولوجي.

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

– يجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاهتمام جديا بعمليات التأهيل الموضوعة ومتابعتها، كما يجب الاهتمام بتأهيل الفرد البشري باعتباره أساس تحقيق التميز في المؤسسة؛

– تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل لمسيري المؤسسات الجزائرية، وتوعيتهم بأهميتها وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية؛

– نشر ثقافة المعلوماتية لدى المؤسسات الجزائرية، عن طريق تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.

الإحالات والمراجع :

[1] : قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص ص 1048-1049.

[2] : بومدين يوسف، دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص 201.

[3] : جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص ص 637-638.

[4] : Actes des assises nationales de la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, janvier 2004, P 184.

[5] برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، الجزائر، 2006، ص 01-02.

[6] : Etat des lieux et perspectives de la mise a niveau des entreprises industrielles, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, juin 2010, p 02.

[7] : القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

[8] : مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

[9] : Mustapha Ben Bada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006, P 32.

[10] : Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003, P 05.

[11] : رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010، ص ص 04-05.

[12] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32.

[13] : Mustapha Benbada, op.cit, P 08.

[14] : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

[15] : مصطفى بن بادة، مرجع سابق، ص 07.

[16] : نفس المرجع السابق، ص 07.

[17] : بسمة كراشة، الإتحاد الأوروبي يعزز تنافسية الشركات الجزائرية، متاح على موقع السياسة الأوروبية للجوار –المتوسط– أوروبا جارتنا، على الرابط http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles، تاريخ المقال 2010/04/27، تم التحميل بتاريخ 20 جوان 2010.

[18] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Algérie, 24 février 2010, P 01.

[19] : Projet de stratégie E-Algérie (Administration électronique), Ministère de Poste et des TIC, Algérie, P P 48-55.

[20] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P 01.

[21] : B. Kamel, Programme d'Appui PME II : Pour des «entreprises championnes» , quotidien le carrefour d'Algérie, 23-02-2010, N 2573, 9eme année, p 05.

[22] : مصطفى بن بادة، مرجع سابق، ص 07.

[23] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P P 05-07.

[24] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P P 02-03.